IV ـ ميراث القرن العشرين: الجنوب في مواجهة العولمة الجديدة

أشرتُ إلى أن دول العالم الثالث، أثناء «مرحلة باندونغ» قد وضعت موضع التنفيذ سياسات تنموية متمحورة على الذات (فعلياً أو بالاحتمال)، وذلك بهدف تقليص الاستقطاب العالمي. اليوم علينا أن نميّز نتيجة نجاح هذه السياسة، بين مناطق ومناطق من هذا العالم الثالث الحديث:

(I) البلدان الرأسمالية في آسيا الشرقية (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسينغافورة) وبعدها أيضاً بلدان أخرى من الجنوب الشرقي الآسيوي (بالدرجة الأولى ماليزيا وتايلند)، وكذلك الصين، هذه البلدان التي سجلت معدلات نمو متسارعة في وقت كانت هذه المعدلات تنخفض في كل العالم. وفيما يتعدى الأزمة التي تضربها منذ 1997 تظل هذه البلدان محسوبة بين المنافسين الفاعلين بمنتجاتهم الصناعية في الأسواق العالمية. ترافقت هذه الدينامية الاقتصادية غالباً مع تفاقم في الفروقات الاجتماعية أقل ضخامة، ومع هشاشة أقل، وتدخل فعّال للدولة التي تحتفظ بدور محدِّد في وضع استراتيجيات التنمية الوطنية، حتى ولو كانت منفتحة على الخارج.

(II) بلدان أميركا اللاتينية والهند تمتلك أيضاً قدرات صناعية لا تقل أهمية. إلاّ أن الاندماج الإقليمي أقل تأثيراً

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

(20% في أميركا اللاتينية). تدخلات الدولة أقل تناسقاً وعدم المساواة، الهائلة في هذه المناطق، تصبح أكثر مأساوية مع معدلات نمو متواضعة.

(III) بلدان أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي ظلّت، في الإجمال أسيرة تقسيم متخلف للعمل على المستوى الدولي. فهذه لا تزال في موقع المصدّر للمواد الأولية، إما لأنها لم تدخل بعد عصر الصناعة، أو لأن صناعاتها ظلت ضعيفة وهشّة وغير منافسة. هنا تأخذ الفوارق الاجتماعية شكل انتفاخ كتل ضخمة من الجماهير المفقرة والمهمشة. لا وجود لإشارة توحي بالتقدم في مجال الاندماج الإقليمي. ونمو يعادل الصفر. ورغم أن هذه المجموعة تضم بلداناً غنية (كمصدري النفط) وبلدان فقيرة أو شديدة الفقر، فإنها لا تضم بلداً واحداً يتصرف كمساهم فاعل في هندسة النظام العالمي. بهذا المعنى هي مناطق مهمشة جملة وتفصيلاً. ويمكن هنا أن نقترح تحليلاً يستند إلى أنماط التنمية الثلاثة: (تصدير زراعي، منجمي، نفطي ريعي)، كما يمكن دعم هذا التحليل بتحليل طبيعة الهيمنات الاجتماعية المختلفة الناتجة عن تاريخ التحرر الوطني. ونرى بوضوح هنا أن «التنمية» لم تكن قط سوى محاولة الإنخراط في التوسع الرأسمالي العالمي لهذه المرحلة.

إن معيار الفوارق التي تفصل بين الأطراف الفاعلة والمهمشة ليس فقط معيار القدرة التنافسية في الإنتاج الصناعي. إنه أيضاً معيار سياسي. فالسلطات السياسية في

KMH STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

الأطراف النشيطة، ومن ورائها المجتمع بالجملة (من دون أن يلغي ذلك التناقضات الاجتماعية الداخلية فيها) تمتلك مشروعاً واستراتيجية للتحقيق. تلك حالة بيّنة بالنسبة للصين وكوريا وبدرجة أقل الهند وبعض بلدان جنوب شرقي آسيا وأميركا اللاتينية. هذه المشاريع الوطنية تتصارع مع مشاريع الإمبريالية المسيطرة عالمياً. وستسهم نتيجة هذه المواجهة في تشكيل ملامح عالم الغد. بعكس ذلك لا تمتلك الأطراف المهمشة لا مشروعاً ولا استراتيجية خاصين بها (حتى عندما تدّعي ذلك البلاغة الخطابية، شأنها شأن الإسلام السياسي). إذاً الدوائر الإمبريالية «تفكّر» نيابة عنها وتقدّم بالنيابة أيضاً عنها مشاريع تتعلق بهذه المناطق، من دون أن تتواجه بأي مشروع محلي مضاد. هذه البلدان هي فاعل سلبي في العولمة والتمايز المتزايد بين مجموعات بلدان «العالم الثالث» هو ما فجّر هذا المصطلح، ووضع حدّاً لاستراتيجيات الجبهة المشتركة لمرحلة باندونغ (1955 ـ 1975).

مع ذلك ليس هناك من تقييم موحّد لطبيعة التوسع الرأسمالي في بلدان العالم الثالث السابق ولا لآفاقها. بالنسبة لبعض البلدان الصاعدة الأكثر ديناميكية هي على طريق «اللحاق» ولم تعد أطرافاً رغم أن موقعها في التراتبية العالمية لا يزال وسطياً. بالنسبة لآخرين (وأنا من ضمنهم) هذه البلدان تشكل الأطراف الفعلية لعالم الغد. فالتباين مراكز ـ أطراف الذي كان من سنة 1800 ـ 1950 مرادفاً للانقسام بين

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

اقتصادات مصنعة وأخرى غير مصنعة، يقوم اليوم على معايير جديدة ومختلفة يمكن تدقيقها انطلاقاً من تحليل السيطرة التي تمارسها الثلاثية على الاحتكارات الخمس التي سنعود إليها لاحقاً.

هل نحن إزاء ظاهرة لا سابق لها في التاريخ؟ أو على العكس إزاء تعبير عن ميل دائم للتوسع الرأسمالي أُعيق لفترة بميزان قوى أقل سوءاً بالنسبة لأطراف النظام عموماً؟ كان يمكن لذلك أن يكون وضعية استثنائية أسست تضامن العالم الثالث (في نضالاته ضد الاستعمار، ومطالبه المتعلقة بالمواد الأولية، ورغبته السياسية في تحديث وتصنيع نفسه)، رغم تنوع البلدان التي شكّلته. إن تفاوت النجاحات المحققة على هذه الجبهات هو الذي سبّب تآكل تضامن العالم الثالث وتناغمه.

في أي حال وحتى هنالك حيث كانت نجاحات التصنيع أكثر أهمية، ظلّت الأطراف تضم مخزوناً هائلاً من «الاحتياط» والمقصود هنا نسب عالية من قوة العمل المستخدمة في نشاطات متدنية الإنتاجية، أو حتى غير مستخدمة والسبب أن سياسات التحديث ـ أي محاولات «اللحاق» ـ تفرض خيارات تكنولوجية حديثة بذاتها، وبالتالي باهظة الكلفة (رساميل ويد عاملة ماهرة). هذا التفارق المنهجي يتفاقم دائماً مع كون التحديث المزمع يترافق مع لامساواة متعاظمة في توزيع الدخل. وفي هذه الشروط يبقى التباين بين المراكز والأطراف شديد الوضوح. ففي المراكز يظل هذا الاحتياط السلبي أقلّوياً

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

(دائماً تحت مستوى 20%)؛ في حين أنه أكثري دائماً في الأطراف. الاستثناءان الوحيدان هنا هما كوريا وتايوان اللذين تمتعا بنمو لا مثيل له بفضل عامل الجغرافيا السياسية المؤاتي لهما إلى أبعد الحدود (إذ كان ينبغي مساعدتهما دائماً لمواجهة خطر عدوى الشيوعية الصينية).

وحتى ضمن فرضية استمرار الاتجاهات المسيطرة حالياً في لعب دور الفاعل الأقوى المتحكم بتطور النظام، بجملته وفي المناطق المختلفة المكونة له، كيف يمكن أن تتطور العلاقات بين ما أسميه جيش العمل الفاعل (مجموع العاملين في نشاطات قادرة على التنافس في السوق العالمي) والاحتياطي السلبي (الآخرون، ليس المهمشون والعاطلون عن العمل وحدهم، بل العاملون في قطاعات ضعيفة الإنتاجية، والمحكومون بالإفقار)؟

بالنسبة للبعض ستستمر بلدان الثلاثية في التطور الذي رسمه خيارهم النيوليبرالي. وبالتالي ستنشأ على أرضهم نفسها قوة احتياطية من العمل. وأضيف أنّ إعادة بناء جيش الاحتياط هذا سيكون أكثر أهمية حتى في حال تخلّت بلدان المركز عن قطاعات كاملة من الإنتاج الصناعي التقليدي وأوكلته للأطراف تحت إشراف احتكاراتها. إذ قد تُقدم المراكز على هذا الخيار لكي تحافظ على موقعها المسيطر عالمياً من خلال انفرادها في التحكم بالاحتكارات الخمس. في الأطراف المعنية سنواجه أيضاً بنية مزدوجة تتميّز بتعايش جيش فاعل وآخر احتياطي.

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

وهذا يعني أن التطور اللاحق سيقرّب بطريقة ما مجموعتي المراكز والأطراف حتى عندما تستمر التراتبية القائمة على الاحتكارات الخمس.

كُتب الكثير عن هذا الموضوع وعمّا يفترضه من مراجعات عميقة تطال مفهوم العمل نفسه، كما مفهوم التناغم النسبي الناتج عن نظام إنتاجي وطني أو تباين مراكز وأطراف. «ونهاية العمل» التي يُعلن عنها وفق هذا النفس، «ومجتمع الشبكات الجديد» كمشروع مجتمعي لإعادة تركيب الحياة الاجتماعية حول تفاعل عدد من المشاريع (والبعض يسمّيها «مجتمعات المشاريع» ليعارضها بالمجتمع الصناعي الفوردي) تشكّل بعض هذه المسائل الموضوعة على جدول أعمال علم المستقبل. في كل أشكال تعبيرها، لم تعد هذه الأطروحات تواجه احتمال أن تظل المجتمعات متجانسة، ولو نسبياً، من خلال تعميم شكل مسيطر في العلاقات الاجتماعية. المجتمعات المتعددة السرعة، والاقتصادات المتعددة السرعة ستفرض نفسها في كل مكان، في المراكز كما في الأطراف. سنجد هنا وهناك «عالماً أول» من الأغنياء والميسورين المتمتعين برفاهية مجتمع المشاريع الجديد هذا، «وعالماً ثانياً» من الشغّيلة المستغلّين بقسوة، «وعالماً ثالثاً» (أو رابعاً من المستثنين والمهمّشين).

الأكثر تفاؤلاً على ضفة الآمال السياسية سيقولون بأن تواجد جيشي عمل فاعل واحتياطي، في كل من المراكز والأطراف ربما يخلق شروط تجدّد الصراعات الطبقية المتّسقة والقادرة أن تكون جذرية وأممية.

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

التحفظات التي أقدمها إزاء هذه الفكرة تنطلق من ملاحظتين أختصرهما بما يلي:

(I) قد يكون من المستحيل أن يعاد في المراكز تشكيل جيش عمل احتياطي كبير وثابت وأن يعاد تركيز النشاطات على تلك المرتبطة بالاحتكارات الخمس. النظام السياسي للثلاثية لا يسمح بذلك إطلاقاً فبصورة أو بأخرى قد تحرف الانفجارات الحادّة الحركة خارج الدروب التي يرسمها الخيار النيوليبرالي إما إلى اليسار في اتجاه تسويات اجتماعية جديدة تقدمية أو إلى اليمين في اتجاه شعبوية قومية شبه فاشية.

(II) في الأطراف، حتى أكثرها ديناميكية، سيكون مستحيلاً أن يمتص توسّع النشاطات الإنتاجية المحدّثة الاحتياطات الهائلة القابعة في نشاطات ضعيفة الإنتاجية للأسباب التي ذكرناها سابقاً. الأطراف الديناميكية ستبقى إذاً أطرافاً، أي مجتمعات مخترقة بكل التناقضات الكبرى الناتجة عن تواجد بؤر محدّثة (حتى لو كانت مهمة) محاطة بمحيط ضعيف التحديث. وهذه التناقضات ستساعد في إبقائها تابعة وخاضعة لاحتكارات المراكز الخمس. فكرة أن الاشتراكية وحدها تستطيع أن تجيب على مشكلات هذه المجتمعات (بعض هذه الأطروحات طوّره ثوريون صينيون) تظل صحيحة إذا ما فهمنا الاشتراكية لا كصيغة منجزة ونهائية، بل كحركة تمفصل تضامن الجميع، وتتحقق عبر استراتيجيات شعبية تؤمّن الانتقال التدريجي والمنظّم لمحيط الاحتياط نحو البؤر الحديثة بوسائل

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

متحضرة. هذا يفترض فك الارتباط، أي إخضاع العلاقات الخارجية لمنطق هذه الفترة الوطنية والشعبية من مرحلة الانتقال الطويلة.

أضيف بأن مفهوم «القدرة التنافسية» يُعالَج في الخطاب المسيطر بوصفه مفهوماً ميكرو ـ اقتصادياً (وتلك رؤية قصيرة النظر لمدير مؤسسة). في حين أنّ ما يعطي هذه القدرة التنافسية للمؤسسة هي النظم الإنتاجية الوطنية إذا ما كانت فعّالة بالجملة.

انطلاقاً من الملاحظات والتأملات المستعرضة هنا، نرى أن العالم خارج الثلاثية يتكون من ثلاث شرائح طرفية:

* الشريحة الأولى: البلدان الاشتراكية سابقاً، الصين، كوريا، تايوان، الهند، البرازيل والمكسيك التي توصلت إلى بناء نظم إنتاجية وطنية (وبالتالي قادرة على التنافس، في الممكن إذا لم يكن واقعياً).
* الشريحة الثانية: البلدان التي دخلت مرحلة التصنيع من دون أن تتمكن من خلق بنى إنتاجية وطنية: البلدان العربية، جنوب أفريقيا، إيران، تركيا، وبلدان أميركا اللاتينية هنا نجد بعض المؤسسات الصناعية القادرة على المنافسة (تحديداً بسبب رخص اليد العاملة)، ولكننا لا نجد نظماً تنافسية.
* الشريحة الثالثة: البلدان التي لم تدخل الثورة الصناعية (البلدان الأفريقية عموماً). هذه البلدان ليست «منافسة» إلاّ

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

في الميادين المتمتعة بمزايا طبيعية: المناجم، النفط، المنتجات الزراعية الاستوائية.

في كل بلدان الشريحتين الأولى والثانية لم يتم امتصاص احتياطي العمل «السلبي»، وهو يتراوح بين 40% في روسيا و80% في الهند والصين، في أفريقيا الربع معولمة تبلغ هذه النسبة أحياناً 90% وما فوق. والكلام، في هذه الشروط، عن المنافسة كهدف استراتيجي هو مرادف للهذيان بكلام لا يقول شيئاً.

V ـ أدوات التنمية: الماركسية والكينزية التاريخيتين

ليس عجيباً أن يسيطر ماركس وكينزي على الفكر الاجتماعي في الجزء الأكبر من القرن العشرين. فإن صياغة مشاريع مجتمعية بالمعنى الممتلىء للكلمة، والقادرة على بناء أطرٍ مرجعية لاستراتيجيات التنمية كانت تشكل هاجساً عاماً دشّنته الثورة الروسية في الشرق وفرضت على الغرب المتطور قيام دولة الرفاهية الاشتراكية الديمقراطية كجواب على الخطر الشيوعي، وتدعّمت في الجنوب بانتصارات حركة التحرر الوطني. وكان ذلك يقتضي تملّك أجهزة نظرية قادرة على تحليل النظام الذي يتجه نحوه النقد الاجتماعي لهذا الطرف أو ذاك (الشيوعيون، الاشتراكيون الديمقراطيون، الوطنيون الشعبيون). وأن تكون هذه الأجهزة معبأةً لصياغة استراتيجيات التنمية المناسبة (أي متجانسة مع أهداف المشاريع المجتمعية المقترحة).

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

XI ـ صعود النضالات الاجتماعية وعولمتها: شرط للعودة إلى التنمية

ستظل المشاهد المستقبلية محكومة، إلى درجة عالية، برؤية العلاقة بين الميول الموضوعية الوازنة، من جهة، وإيجابيات الشعوب والقوى الاجتماعية من جهة ثانية. هناك إذاً عنصر من الذاتية والغريزة لا يمكن تجاهله. وهذا لحسن الحظ لأن معناه أن المستقبل ليس مخططاً سلفاً، وأن الإبداع التخيلي له مكانة في التاريخ الحقيقي. وفي مرحلة كالتي نعيش يصبح «التوقع» أكثر صعوبة لأن الآليات الإيديولوجية والسياسية التي كانت تحكم سلوك الأطراف المختلفين قد غادرت المسرح جميعها. وانقلبت بنية الحياة السياسية عندما طويت صفحة ما بعد الحرب الثانية. فالحياة والصراعات السياسية كانت تنكتب تقليدياً في إطار الدول السياسية التي تمتلك مشروعية فوق النقد (كان يمكن التشكيك بالحكومة وليس بالدولة). ووراء الدولة، وفيها، كانت الأحزاب السياسية والنقابات، وبعض المؤسسات الكبرى، وما يسمى بالطبقة السياسية، كل هذه كانت تشكل الهيكل العظمي للنظام الذي تعتمل في إطاره الحركات السياسية، والصراعات الاجتماعية، والتيارات الإيديولوجية. ونلاحظ بأن مجمل هذه المؤسسات قد فقد، بدرجات متفاوتة مشروعيته، جزئياً أو كلياً، في كل أنحاء العالم «لم تعد الشعوب تصدق هؤلاء» وارتفعت مكانها «حركات» ذات طبائع

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

متنوعة وحول مطالب الخضر والنساء والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وبعضها ثبت هويّات خاصة (إثنية أو دينية). عدم الاستقرار الأقصى هو ما يميز هذه الحياة السياسية الجديدة. وتمفصل هذه المطالب والحركات على النقد الجذري للمجتمع والإدارة النيوليبرالية المعولمة يستحق نقاشاً جدياً. لأن بعض هذه الحركات يرفض بوعي المشروع المجتمعي للسلطات المسيطرة، وبعضها الآخر لا يهتم بذلك ولا يجابهه. والمسيطرون يعرفون أن يقيموا هذا التميز، فيتلاعبون بالبعض ويقدمون لآخرين دعماً مكشوفاً أو خفياً ويفتحون ضد غيرهم معركة حاسمة. تلك هي قاعدة الحياة السياسية الجديدة، الفوضوية والمتقلبة. هناك استراتيجية شاملة للإدارة العالمية. الهدف هو التفكيك الأقصى للقوى المعادية للنظام المحتملة عن طريق دعم عمليات تفجير الأشكال الدولتية لتنظيم المجتمع. المطلوب أكبر عدد ممكن من السلوفينيات، والتشيكيات والكوسوفو... إلخ. ويجري الترحيب الحار بمطالب الانتماء، واستخدامها والتلاعب بها. لذلك تحتل مسألة الهوية الإثنية، أو الجماعية أو الدينية موقع سؤال أساسي في مرحلتنا. والمبدأ الديمقراطي القاعدي الذي يفترض الاحترام الفعلي للتنوع القومي والإثني، والديني، والثقافي، والإيديولوجي يظل أساساً. لا يمكن إدارة التنوع إلا بممارسة صادقة للديمقراطية. وفي الحالة المعاكسة تصبح هذه القضية أداة قاتلة في يد العدو. مع الأسف أن اليسار التاريخي كان

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

مقصراً في هذا المجال. بالطبع ليس دائماً وأقل بكثير مما يزعم اليوم. كمثال فقط: كانت يوغوسلافيا في عهد تيتو نموذجاً للتعايش القومي على قدم المساواة. لكن رومانيا لم تكن كذلك بالطبع. وحركات التحرك الوطني في العالم الثالث استطاعت أن توحد إثنيات وجماعات دينية مشروعة ضد العدو الإمبريالي المشترك، والأجيال الأولى من الطبقات القائدة في الدول الأفريقية كانت متعددة الإثنيات فعلاً. ولكن قليلة كانت السلطات التي عرفت كيف تدير هذا التنوع ديمقراطياً وتحافظ على ميزاته، والتمسك الضعيف بالديمقراطية أعطى نتائج لا تقل بؤساً عن نتائج إدارة المشكلات الأخرى في المجتمع. وعندما حلت الأزمة لعبت الطبقات المسيطرة، العاجزة عن مواجهتها، دوراً حاسماً في اللجوء إلى الانطواء على الجماعة واستخدامه كوسيلة لإطالة أمد «التحكم» بالجماهير. ولكننا نلاحظ أيضاً أن العديد من الديمقراطيات البرجوازية العريقة قد أدارت بصورة خاطئة مسألة التنوع في الإنتماء. ولعل إيرلندا الشمالية هي المثال الأكثر سطوعاً. ويأتي نجاح الثقافوية على قياس النواقص في الإدارة الديمقراطية للتنوع. وأفهم بالثقافوية ذلك التأكيد على أن الاختلافات المقصودة هي «الجوهرية»، ويجب أن تحظى «بالأولوية» (قياساً إلى الاختلافات الطبقية مثلاً)، وتؤخذ أحياناً على أنها «عابرة للتاريخ» أي، قائمة على ثوابت لم يغيرها التاريخ (تلك هي حالة الثقافويات الدينية التي تنزلق بسهولة نحو الظلامية والتعصب).

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

ولكي تتضح الرؤيا في تشابك مطالب الهوية أقترح معياراً يبدو لي جوهرياً: أعتبر تقدمياً من هذه المطالب ما يتمفصل على المعركة ضد الاستغلال الاجتماعي ومن أجل ديمقراطية أوسع في كل الأبعاد. وكل المطالب التي لا تتقدم «ببرنامج اجتماعي»، ولا تتعارض مع العولمة، أو تعتبر نفسها غريبة عن مبدأ الديمقراطية (المتهم بأنه غربي) هي مطالب رجعية بصراحة وعدم أهداف الرأسمال المسيطر. وهذا الأخير يعي ذلك، ويدعم تلك المطالب حتى عندما تستغل وسائل الإعلام مضمونها المتخلف وتدين الشعوب التي هي ضحيتها. إن الرأسمال يستخدم هذه الحركات ويتلاعب بها أحياناً. إن الديمقراطية وحقوق الشعوب لا يفهمها هؤلاء إلا كوسيلة سياسية لإدارة أزمة العالم المعاصر، كتكملة للوسائل الاقتصادية للإدارة النيوليبرالية. هذه الديمقراطية ليست سوى ظرفية، وكذلك هو الخطاب عن «الحكم الطيب». من هنا الاستخدام المنهجي لقاعدة «المعيارين ـ المكيالين». لا يطرح السؤال عن التدخل لصالح الديمقراطية في أفغانستان أو بلدان الخليج مثلاً كما لم يطرح سؤال إزعاج موبوتو بالأمس، وسافيبي اليوم، وكثيرين غيرهما غداً. حقوق الشعوب مقدسة في بعض الحالات، مثل كوسوفو اليوم والتيبت ربما غداً. ولكنها منسية في حالات أخرى مثل فلسطين وكردستان التركية، وقبرص، والصرب الذين طردهم النظام الكرواتي من كرايينا... وحتى المجزرة الرهيبة في رواندا لن تستدعي قيام

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

تحقيق جدي يطال مسؤولية الدبلوماسية التي كانت تدعم الأنظمة التي حضرت لهذه المجزرة بصورة مكشوفة ولا شك أن السلوكيات الكريهة لبعض الأنظمة تسهل المهمة وتقدم الذرائع السهلة الاستغلال. ولكن الصمت المتواطىء في حالات أخرى ينزع كل مصداقية عن الخطاب المتعلق بالديمقراطية وحقوق الشعوب. وليس هناك من خدمة أسوأ من هذه الخدمة لضرورات النضال من أجل الديمقراطية واحترام الشعوب، التي لا يمكن إحراز أي تقدم من دونها.

لحسن الحظ أن المرحلة الجديدة بدأت تتميز بصعود نضالات الطبقات الشعبية، ضحايا النظام: فلاحون بلا أرض في البرازيل، أجراء وعاطلون عن العمل، معاً، في بعض الدول الأوروبية، نقابات تضم أغلبية الأجراء (كما في كوريا وجنوب أفريقيا)، شباب وطلاب يستنهضون فقراء المدن (كما في أندونيسيا). كل يوم تغتني اللائحة وتكبر. تطور هذه النضالات الاجتماعية مسألة أكيدة. وهي ستتميز حتماً بتنوع كبير وإيجابي. وفي أساس هذا التنوع يجب الاعتراف بالنتائج التي راكمتها الحركات المسماة «الحركات الاجتماعية الجديدة» ـ النسائية، البيئية، الديمقراطية.

التحديات التي يواجهها تطور هذه الحركات هي من طبيعة متعددة، تختلف بحسب الزمان والمكان. والسؤال المركزي هنا هو معرفة كيف ستتمفصل النزاعات على الصراعات الاجتماعية، حيث المقصود بالنزاعات تلك القائمة بين

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous

الطبقات المسيطرة، أي الدول التي حاولنا ترسيم بعض هندستها المحتملة. من سينتصر؟ هل ستلحق الصراعات الاجتماعية، المؤطرة بالنزاعات، وبالتالي ستمسك السلطات بناحيتها، وتجندها في صالحها، وتتلاعب بها؟ أم ستجبر الصراعات الاجتماعية، التي حققت استقلاليتها، أطراف السلطة على التكيف مع مطالبها؟

XII ـ اقتصاد سياسي جديد لتنمية القرن الواحد والعشرين

اقترحت في الصفحات السابقة تقييماً للاقتصاد السياسي للتنمية كما فُهمت وموروست في القرن العشرين، وبالتحديد خلال نصفه الثاني. هذا الاقتصاد السياسي كان، كما الحال دائماً، نتاج حركات اجتماعية قوية تتمرد على منطق التوسع الرأسمالي. فهو ولد إذاً من الإصلاحات الاجتماعية الكبرى التي شرطت توسعه (التأميم، البرامج الاجتماعية، الإصلاح الزراعي...).

ولا شك أن مروحة الستراتيجيات كانت من الاتساع بحيث يصبح دمجها في نمط وحيد ضرباً من العبث. شاسعة هي المسافة التي تفصل بين ستراتيجيات التصنيع المنهجي في التجارب الاشتراكية، التي استلهمت الماركسية، وستراتيجيات الدول النيو ـ كولونيالية التي لم تتصور فكرة الخروج من اختصاص المواد الأولية، ظناً منها أن هذه المزيّة التفاضلية

STUDENTS-HUB.com Uploaded By: anonymous